

## بسم الله الرحمن الرحيم

نظرا لكون مفردات مقياس الجغرافيا التركية قد تم تناولها على شكل أعمال تطبيقية، وقد تم تغطية نحو 50 بالمائة منها، ونظرا للظروف التي تمر بها الجامعة وعدم القدرة على مواصلة الدراسة بالصورة الكلاسيكية فإنني قد ضمنت للطلبة في هذه المطوية العناصر المتبقية من سلسلة المواضيع التي تم توزيعها سابقا، والتي لم يتناولها الطلبة في عروضهم التطبيقية وتتمثل في ما يلي:

### فقرات المقياس:

الموضوع	ملاحظة
نبذة تاريخية عن تركيا.	مضمنة في المطبوعة
الموقع الجغرافي ومميزاته.	تم تناوله
السطح وخصائصه.	تم تناوله
المناخ والغطاء النباتي.	تم تناوله
الموارد الاقتصادية.	تم تناوله
الزراعة.	تم تناوله
الصناعة.	تم تناوله
التجارة.	مضمنة في المطبوعة
السياحة.	
النقل. البحري والجوي.	مضمنة في المطبوعة
تركيا والاتحاد الأوروبي.	مضمنة في المطبوعة

### 1.- نبذة تاريخية:

تعد تركيا من أقدم الدول وجودا عرفت العديد من الحضارات المتعاقبة التي مرت بها منذ عصور ما قبل التاريخ، وشهدت منطقة الأناضول التي تقع بها هذه الدولة أحداثا تاريخية كثيرة ومتنوعة ألقت بظلالها على منطقة البحر المتوسط الشرقي والغربي منه.

ومن أكثر الحقب التاريخية التي مرت بها تركيا أن عرفت هذه البلاد ميلاد وازدهار "الدولة العثمانية" التي مرت بمراحل متعددة منها:

### مرحلة ما قبل التأسيس

ومن أبرز الشخصيات التي لعبت أدوارا حاسمة خلالها سليمان شاه وابنه أرطغرل غازي حيث تمكنا من إقامة إمارات تعاونت مع السلاجقة المسلمين وقاومت النفوذ البيزنطي والتوسع المغولي.

### مرحلة النهوض (1299-1453)

بدأت بتأسيس الدولة سنة 1299 من طرف عثمان الأول بن أرطغرل وحكم من بعده أبناؤه السلاطين " اورخان " و مراد الأول و بايزيد الأول . ومحمد الأول . مراد الثاني ومحمد الثاني الفاتح.

### مرحلة النمو (1453-1683)

بدأت هذه المرحلة بافتتاح مدينة القسطنطينية عاصمة البيزنطيين وبداية توسع الدولة غربا على حساب الأراضي الأوروبية، ومن أشهر سلاطين الدولة في هذه المرحلة السلطان بايزيد الثاني . وسليم الأول . وسليمان الأول المعروف بالقانوني وغيرهم

### مرحلة الركود (1683-1827)

كان عهد السلطان سليمان القانوني عهد قوة وفتح وتوسع حيث بلغت الدولة أقصى اتساعها في أوروبا والمشرق العربي وشمال إفريقيا، وبعده جاء سلاطين ضعاف عجزوا على مواصلة سياسات من كان قبلهم فضعفت الدولة وبدأت في التقلص والضعف، ومن السلاطين الذين حكموا هذه الفترة سليمان الثاني . أحمد الثاني . مصطفى الثاني . محمود الأول . عثمان الثالث . مصطفى الثالث . ومحمود الثاني

### مرحلة التراجع (1828-1908)

حاول السلطان محمود انقاذ الدولة من التخلف والتمزق والضائقة المالية التي حلت بها بسبب تراجع المداخيل لكنه فشل في تحقيق مراده وحكم من بعده عبد المجيد الأول . عبد العزيز الأول . مراد الخامس . والسلطان عبد الحميد الثاني الذي ارتقى عرش السلطنة سنة 1876 محاولا انقاذ البلاد والتعاون مع بعض دول أوروبا لتحقيق هذه الغاية دون نتيجة، حيث نجح خصومه في عزله سنة 1909.

### مرحلة التفكك والزوال (1908-1923)

حكم هذه المرحلة العصبية السلطان محمد الخامس، ومحمد السادس، وعبد المجيد الثاني، في ظل مؤامرات دولية عديدة كانت وراءها فرنسا وبريطانيا وساهم العرب في تنفيذها وتفكيك أوصال الدولة، وكان السلطان عبد المجيد الثاني هو آخر خلفاء الدولة العثمانية حكم من 19 نوفمبر، 1922 حتى 03 مارس، 1924، وهو السلطان السابع والثلاثين والأخير.

وقد عاشت الدولة العثمانية في أواخر عهدها تحولات جذرية كانت تنذر بوقوع نتائج خطيرة على كيانها ووجودها، وتمهد الطريق لقيام الجمهورية، منها: الثورات التحريرية والحركات الانفصالية والاستقلالية للشعوب المحكومة من العثمانيين، الحروب التي خاضتها الدولة والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية وغيرها،

قيام جمعية الاتحاد والترقي واحداً من العوامل المهمة التي كانت وراء قيام النظام الجمهوري في تركيا.

دخول العثمانيين الحرب ضد إيطاليا عام 1911 انتهت باحتلالها لليبيا (1912). تحالف العثمانيين مع الألمان الذين انهزموا في الحرب وبعد استسلامهم وحلفائهم تم التوقيع على هدنة مودروس في 30 أكتوبر عام 1918، وبها احتلت القوات الأوربية مساحات واسعة من تركيا منها العاصمة استنبول. بعد هدنة مودروس عام 1918 اتهمت الدولة العثمانية بارتكاب مجازر حرب ضد الأرمن مما ألب عليها الرأي العام الدولي، واتخذت هذه القضية وسيلة لابتزازها.

## 2.- تأسيس الجمهورية التركية

تأسست جمهورية تركيا بعد خلع السلطان محمد السادس وتأسيس البرلمان الجمهوري عام 1922. وكان النظام الجديد بمثابة رصاصة الرحمة للدولة العثمانية التي كانت قد انهارت عملياً في أعقاب الحرب العالمية الأولى. وفي يوليو 1932 انضمت تركيا لعصبة الأمم.

ويمكن تتبع تاريخ الجمهورية التركية بعد إلغاء الخلافة العثمانية وفق ما يلي: كانت تركيا مركزاً للحكم العثماني حتى عام 1923 وفي سنة 1922، تم خلع السلطان محمد وحيد الدين، وألغى مصطفى كمال أتاتورك الخلافة نهائياً في العام 1924، بعد أن ألغى السلطنة في العام 1923 بعد نجاح كفاحه الوطني فيما تسمى في تركيا حرب

الاستقلال التركية (1919-1922) والتي إندلعت بعد استسلام الدولة العثمانية عبر هدنة مودروس وشهدت تركيا بعد ذلك إعلان مصطفى كمال أتاتورك الجمهورية التركية وتولى رئاستها من سنة 1923، حتى وفاته سنة 1938، وقد تمكن من إحلال نظام علماني في البلاد سنة 1937، وأرسى أيضاً عدداً من العادات الغربية إلحاقاً للبلاد بأوروبا ومنها واستبدل الكتابة بالأحرف العربية والفارسية إلى اللاتينية أهم الإصلاحات التي أقرها أتاتورك:

1 نوفمبر 1922؛ إلغاء منصب السلطان العثماني.

29 أكتوبر 1923؛ إعلان الجمهورية التركية.

3 مارس 1924؛ إلغاء منصب الخليفة العثماني.

25 نوفمبر 1925؛ تغيير غطاء الرأس والزي

30 نوفمبر 1925؛ إغلاق الأبنية الدينية ونزل الدراويش.

1 مارس 1926؛ طرح القانون الجنائي.

4 أكتوبر 1926؛ طرح القانون المدني الجديد.

1 نوفمبر 1928؛ بدء استخدام الأبجدية التركية الجديدة.

21 يوليو 1934؛ القانون المتعلق بأسماء العائلات.

26 نوفمبر 1934؛ إلغاء الألقاب.

5 ديسمبر 1934؛ الحقوق السياسية الكاملة، في الانتخاب والتصويت للنساء.

5 فبراير 1937؛ إدراج مبدأ العلمنة في الدستور.

بدأ أتاتورك عهداً من تكريس العلمانية والتغريب بشكل كامل في تركيا، فمنع الناس من ارتداء الطربوش والعمامة، ومنع المدارس الدينية وألغى المحاكمات الشرعية، وألغى استخدام الحروف العربية في الكتابة، واستبدلها بالحروف اللاتينية. بقيت تركيا على الحياد خلال معظم الحرب العالمية الثانية ولكنها دخلت إلى جانب الحلفاء في 23 فبراير 1945 كبادرة حسن نية وأصبحت في عام 1945 عضواً في الأمم المتحدة كانت تركيا تواجه صعوبات مع اليونان في قمع المد الشيوعي،

استفادت تركيا من مشروع مارشال عام 1948، وازداد تقاربها مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1950 بوصول الحزب الديمقراطي إلى الحكم وانتخاب جلال بايار (1950-1960) رئيساً للجمهورية وعدنان مندرس رئيساً للحكومة، ففي هذا العهد

شاركت تركيا في الحرب الكورية إلى جانب أمريكا والغرب، وانضمت إلى حلف شمالي الأطلسي عام 1952، وسمحت للحلف ولأمريكا بإقامة قواعد عسكرية ونووية على أراضيها عام 1959، كما دخلت في نزاع مع اليونان حول جزيرة قبرص، أدى في النهاية إلى تقسيمها، وقيام جمهورية قبرص التركية في جزئها الشمالي عام 1974.

ونتيجة للسياسات القمعية التي مارستها حكومة مندرس قام الجنرال جمال غورسل بانقلاب عسكري أطاح بالحكومة عام 1960 وأعدم مندرس.

وفي عهده عمّت تركيا صراعات بين الأحزاب المؤيدة للسلطة والمطالبة بالعودة إلى الكمالية الأناطورية والأحزاب المعارضة، حتى وصل حزب العدالة برئاسة سليمان ديميريل إلى الحكم عام 1965، وانتخب جودت صوناي رئيساً للجمهورية (1966-1973) وقامت المظاهرات واشتدت الاضطرابات وأعمال العنف بين اليمين واليسار، دعت إلى تدخل الجيش مرة أخرى لوضع حد للفوضى وإصلاح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. لكن الاضطرابات لم تنقطع واستمر الصراع بين أنصار تطبيق المبادئ الكمالية، وأنصار التيار القومي المتشدد وأنصار التيار اليساري والاشتراكي وأنصار الاتجاه الإسلامي.

وفي سنة 1971 قام الجيش بتوجيه مذكرة تحذير للحكومة المدنية أعقبها انقلاب عسكري أدى إلى إسقاط حكومة سليمان ديميريل.

ظهر التيار الإسلامي مستلهما أفكاره من تراث الدولة العثمانية الكبير ومتأثرا بسياسات التهويد والتتريك التي اتبعتها حكومة أتاتورك، ونمى وازداد تأثيره في الأوساط التركية في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وبرزت في نفس الفترة المسألة الكردية وازدادت عنفاً وحدّة بمطالبة الأقلية الكردية بكيان مستقل لها في تركيا والعيش وفق مبادئها وتاريخها على الأرض التركية،

وتكررت الأزمات بين تركيا واليونان من جراء المسألة القبرصية والسيادة على المياه الإقليمية في بحر إيجه، إضافة إلى الصراعات المبررة بين الأحزاب التركية، وتدخل الجيش في أمور الحكم مباشرة أو بصورة غير مباشرة، وحدثت أزمات اقتصادية واجتماعية وما رافقها من مظاهرات تطالب بتحسين الأوضاع المعيشية للعمال والسكان. كل هذا وغيره وضع الحكومات المتعاقبة في مواجهات صعبة ومعقدة، زادها صعوبة توجيه الانتقادات إلى تركيا من المجتمع الدولي، لممارستها خنق الديمقراطية وانتهاكاتها لحقوق الإنسان.

قام انقلاب عسكري بقيادة الجنرال كنعان أفرين في عام 1980. تم تمديد الأحكام العرفية من 20 محافظة لتشمل عموم المحافظات التركية الـ 67. بعد عامين، سلم العسكر السلطة للمدنيين مع احتفاظه بالسيطرة على المشهد السياسي بالكامل. حكومة الحزب الواحد، حزب الوطن الأم بزعامة تورغوت أوزال، تبنت برنامج اقتصادي ذو وجهة عالمية مع الاحتفاظ بالقيم الاجتماعية المحافظة. تحت رئاسة أوزال، شهدت تركيا ازدهار اقتصادي كبير، وتحولت بلدات صغيرة مثل عنتاب إلى مدن اقتصادية مزدهرة.

انتهى حكم العكسر في أواخر عام 1983. ولاسيما في محافظات جنوب شرق تركيا، ليحل محله حالة الطوارئ. في عام 1985 قامت الحكومة بتأسيس حرس القرية، وهي مليشيات شبه عسكرية محلية، مهمتها قتال الجماعات التركية الانفصالية.

في يوليو 1987، تم إعلان حالة الطوارئ في منطقة جنوب شرق الأناضول، والتي استمرت حتى نوفمبر 2002. عادت حالة عدم الاستقرار السياسية في بداية التسعينيات. أسفرت انتخابات 1995 عن قيام ائتلاف سياسي قصير العمر بين حزب الوطن الأم بزعامة مسعود يلماز وحزب المسار الصحيح وتزعمها الأنتانسو تشيلر. ثم تحالفت مع نجم الدين أربكان زعيم حزب الرفاه فيما بعد.

و في انتخابات عام 1996 ترأس أربكان حكومة ائتلافية مع حزب الطريق القويم برئاسة تانسو تشيلر. حرص أربكان على عدم استفزاز الجيش، وحاول تكريس انطباع بأنه لا يريد المساس بالنظام العلماني، فنفذ الاتفاقيات السابقة مع إسرائيل دون تردد، وزاد بأن زار إسرائيل لدعم التعاون العسكري، وسمح للطيارين الإسرائيليين بالتدريب في الأجواء التركية. ولم يكن هذا التقارب مع إسرائيل كافياً لإقناع الجيش بالقبول، فقام الجنرالات بانقلاب من نوع جديد إذ قدموا إلى أربكان مجموعة طلبات لغرض تنفيذها على الفور تتضمن ما وصفوه بمكافحة الرجعية وتستهدف وقف كل مظاهر النشاط الإسلامي في البلاد سياسياً كان أم تعليمياً أم متعلقاً بالعبادات، فكان أن اضطر أربكان إلى الاستقالة من منصبه لمنع تطور الأحداث إلى انقلاب عسكري فعلي.

وغب 1999 حقق حزب اليسار الديمقراطي فوزاً ساحقاً في انتخابات لكن لفترة قصيرة حيث دخلت البلاد في ضائقة اقتصادية خانقة واضطرت إلى عقد انتخابات جديدة في 2002، أدت إلى تولي العدالة والتنمية للسلطة، وهي بداية صعود التيار الإسلامي المعتدل لحكم تركيا وما يزال في السلطة الى اليوم.

## معطيات اقتصادية عامة:

تحتل تركيا حاليا المرتبة 17 من حيث الناتج المحلي الإجمالي. وهي عضو مؤسس في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي ظهرت سنة 1961 وفي مجموعة العشرين للاقتصاديات الرئيسية التي تأسست هي الأخرى سنة 1999. زهي عضوة في الاتحاد الجمركي في الاتحاد الأوروبي.

وقد برزت هذه التحولات منذ 2002 ببروز حزب العدالة التنميو التركي وفوزه بالسلطة حيث وضع مفهوما جديدا للتنمية في اطار ما يسمى تركيا الجديدة للحد من الآثار السلبية للدين المحلي والأجنبي بسبب ارتفاع التضخم، وعجز الموازنة الكبير، وارتفاع عجز الحساب الجاري. وتستند السياسة الجديدة على الانضباط المالي، والتحول الهيكلي، والخصخصة. وطانت المفاجأة كبيرة حيث تعافت تركيا سريعا من الآثار السلبية السابقة وحققت معدلا تنموياً مطرداً.

وقد أجرت ثلاث حكومات تعاقبت في البلاد إصلاحاً شاملاً للاقتصاد التركي وصار أداءه حالياً أفضل من أداء دول عديدة تعاني أزمات بمنطقة اليورو من حيث مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي.

وتدل المعطيات ادناه على هذا التحول الايجابي في الاداء الاقتصادي التركي:

توافر السيولة الواسع في الأسواق العالمية.

جذب رؤوس الأموال الاجنبية.

تسجيل اقتصاد نموًا بنسبة 6.2 بالمئة في 2002 . و 5.3 بالمئة في 2003، و 9.4 بالمئة في 2004، و 8.4 بالمئة في 2005، و 6.9 بالمئة في 2006. وهكذا ..

سجل الاقتصاد التركي إحدى أسرع فترات النمو منذ 1950 بين 2002 و2007.

في سنوات 2010 و2011. سجل الاقتصاد التركي نموًا سنويًا بمعدل 8.5 بالمئة

ليصبح ثاني أسرع اقتصاد نموًا في العالم، بعد الصين التي بلغ نموها 9.2 بالمئة في 2011.

ارتفاع الدخل الفردي الاجمالي سنة 2012، وبلغ 10504 دولار مقابل 3492 دولارًا في

2002.

.....

## علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي:

منذ انضمام تركيا لحلف الناتو سنة 1952 وهي نرقب الانضمام للاتحاد الاوروبي للاستفادة من مختلف التسهيلات والتطويرات والموارد والتكنولوجيا التي يوفرها، وكانت دول الاتحاد الاوربي تعلم جيدا أن تركيا ليست عضوا طبيعيا فهي دولة اسلامية بنسبة 98 بالمائة من سكانها وسوف يطرح هذا التميز مشاكل عديدة للمجتمعات الاوروبية التي يدين اغلبها بالديانة الكاثوليكية والبروتستانتية والارثودوكسية، كما تتقاطع القضايا الخارجية للجانبين في مسائل قليلة بينما تتباين في أغلب المسائل خاصة مناطق الصراع الاثني التي شهدها العالم في نهاية النصف الاخير من القرن العشرين.

وبالرغم من قناعات السياسيين الاتراك باهمية اوروبا وبكون تركيا وبصفتها إحدى أفراد العائلة الأوروبية، تأثرت بصورة متفاوتة بالتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي شهدتها القارة الأوروبية، ومن هذا المنطلق فمن واجب المجموعة الاوروبية قبولها كعضو كامل الحقوق.

بدأت العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي في إطار نظام الشراكة الذي كان أساسا لاتفاقية أنقرة التي وقعت بين تركيا والتجمع الاقتصادي الأوروبي بتاريخ سبتمبر 1963 ودخلت حيز التنفيذ في جانفي 1964.

وقد تضمنت اتفاقية أنقرة ثلاثة مراحل يجب أن تمر بها تركيا لتحقيق تكاملها مع الاتحاد الأوروبي وهي المرحلة التحضيرية والمرحلة الانتقالية والمرحلة النهائية. وكان مقررا أن يتم استكمال الاتحاد الجمركي في نهاية المرحلة الانتقالية.

وبنهاية المرحلة التحضيرية التي تضمنتها الاتفاقية تم في نوفمبر 1970 التوقيع على بروتوكول إضافي حدد أحكام المرحلة الانتقالية والالتزامات التي ستقع على عاتق الأطراف حيث دخل هذا البروتوكول حيز التنفيذ في عام 1973.

وفي نهاية المرحلة الانتقالية دخل الاتحاد الجمركي الذي يشكل أهم مرحلة من مراحل تكامل تركيا مع الاتحاد الأوروبي، حيز التنفيذ بداية من سنة 1996. وبعد دخول هذا الاتحاد حيز التنفيذ وصل التكامل بين الأطراف إلى مستويات متقدمة.

وقد دفع هذا بتركيا إلى بذل الجهود لتحقيق الهدف الذي حددته المادة 28 من اتفاقية أنقرة، ألا وهو عضوية الاتحاد. ومازال الاتحاد الجمركي يشكل البعد الرئيسي للعلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي.



## طلب عضوية تركيا للاتحاد الأوروبي:

بدأت مرحلة جديدة في العلاقات التركية الأوروبية بتسجيل طلب عضوية تركيا رسمياً في الاتحاد الأوروبي أثناء انعقاد القمة الأوروبية في هلسنكي يومي 10 - 11 ديسمبر 1999 بمشاركة رؤساء ورؤساء الحكومات في دول الاتحاد الأوروبي. وقد أكدت رؤساء الاتحاد الأوروبي التي عقدت في بروكسل بتاريخ 17 كانون الأول 2004 القرار الذي اتخذته قمة هلسنكي في عام 1999 وقررت إطلاق مفاوضات الانضمام مع تركيا بتاريخ 3 تشرين الأول 2005. وقد بدأت مفاوضات الانضمام بالفعل في التاريخ المذكور.

كانت المفاوضات مع تركيا تتعلق بجوانب سياسية واقتصادية وعسكرية:  
الاقتصادية:

التنقل الحر لرؤوس الأموال.

تجسيد قانون الملكية الفكرية.

الأمن الغذائي والصحة الحيوانية والنباتية.

توحيد قوانين فرض الضرائب.

حماية البيئة وحماية المستهلك والصحة.

في الجانب السياسي:

اعتبار قبرص مستقلة كيان واحد مستقل .

الديمقراطية وحقوق الانسان الاساسية في التدين والمعتقد والحقوق الاجتماعية.

ونظراً للموقف التركي من أزمة قبرص الجنوبية اليونانية اتخذت لجنة الاتحاد

الأوروبي قراراً في عام 2006 أوقفت بموجبه ترتيبات التجوال الحر للبضائع وإقامة الأعمال

وتقديم الخدمات والتنمية الزراعية والريفية وسياسة النقل والاتحاد الجمركي وغيرها.

وكانت فرنسا من أكثر دول أوروبا رفضاً لانضمام تركيا للاتحاد

عملية الإصلاح:

شهدت تركيا عمليات تحول سياسية واقتصادية شاملة. كانت قد أحدثتها مفاوضات

انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي اصلاحات واسعة النطاق لتحقيق أعلى الضوابط

والمقاييس في مجالات الديمقراطية وحقوق الانسان وسيادة القانون وفق ما يحتاجه

المواطن التركي.

قام مجلس الأمة التركي سنة 2013 باقرار جملة من الإصلاحات القضائية. منها إنشاء مؤسسة الرقابة العامة (Ombudsman) ومؤسسة حقوق الإنسان على ضوء القوانين التي تم إقرارها في شهر حزيران عام 2012.

### تقرير التقدم في مفاوضات الانضمام:

تصدر لجنة الاتحاد الأوروبي سنويا في الخريف "تقرير التقدم" الذي تبين فيه رأيها بخصوص التطورات التي حصلت ضمن العام الفائت فيما يتعلق بالمواءمة التي تحققها تركيا للمكاسب التي حققها الاتحاد الأوروبي وذلك في إطار مفاوضات الانضمام التي تجريها تركيا مع الاتحاد، كما يتعلق هذا التقرير بالمسافة التي تم قطعها في هذا السبيل. وإضافة إلى تقارير التقدم التي تعدها لجنة الاتحاد الأوروبي سنويا والتي تتعلق كل واحدة منها بأحد الأعضاء و الدول المرشحة لنيل العضوية، تنشر اللجنة أيضا "وثيقة التوسع الاستراتيجية" التي تبين فيها المواضيع المدرجة على جدول أعمال توسيع الاتحاد الأوروبي.

وكان آخر تقرير تقدم ووثيقة توسع استراتيجية خاصتين بتركيا قد نشرتا بتاريخ 10 تشرين الأول 2012.

وقد اقترحت لجنة الاتحاد الأوروبي في وثيقة التوسع الاستراتيجية التي نشرتها بتاريخ 12 تشرين الأول 2011 إعداد "جدول أعمال إيجابي" بين تركيا والاتحاد الأوروبي. وقد بينت لجنة الاتحاد الأوروبي العناصر الأساسية لجدول الأعمال المذكور ورتبتها حسب التسلسل الشامل التالي:

الحوار المكثف والتعاون في الإصلاحات السياسية.

تأشيرات الدخول.

التنقل والهجرة.

ملف الطاقة.

مكافحة الإرهاب.

رحبت تركيا بالاقترح المذكور ترحيبا مشروطا بأن يعمل هذا الاقتراح كألية داعمة ومكملة لعملية المفاوضات بين تركيا والاتحاد الأوروبي.

وتم في هذا الإطار تشكيل مجموعات عمل تدرس المسائل المذكورة والعالقة وقد عقد الاجتماع الأول للمجموعات في أنقرة في 17 أيار 2012 بمشاركة ستيفان فوله المفوض الأوروبي لشؤون التوسع وسياسة الجوار. وقد تم الإقرار في حصيلة

الاجتماعات التي عقدتها مجموعات العمل لغاية الآن بتحقيق تركيا لأربعة معايير نهائية في ثلاثة أبواب تفاوضية منفصلة.

ومن جهة ثانية تواصل اللجنة البرلمانية المشتركة التي أنشأها كل من مجلس الأمة التركي الكبير والبرلمان الأوروبي في عام 1965 مهمتها كمنبر مفيد لتبادل وجهات النظر المتعلقة بعملية مفاوضات الانضمام والمواضيع المشتركة الأخرى ذات الصلة. وقد عقد الاجتماع الثاني والسبعين للجنة البرلمانية المشتركة في أنقرة سنة 2013.

### أهمية انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي:

يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري واستثماري لتركيا. وحاليا يشكل حجم التبادل التجاري لتركيا مع الاتحاد الأوروبي 37% من إجمالي حجم تجارتها الكلية. تمثل الاستثمارات الأوروبية في تركيا نسبة 70% من إجمالي الاستثمارات الموجودة في تركيا.

يمكن أن يساهم انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي بتوسعة السوق الداخلية الأوروبية.

تساهم تركيا في الأنشطة الإنسانية والعسكرية التي ينفذها الاتحاد الأوروبي في مختلف بؤر التوتر العالمي.

تساهم تركيا في عمليات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك EUFOR-ALTHEA وفي بعثة سيادة القانون في كوسوفو التابعة للاتحاد الأوروبي EULEX.

### النقل:

يتنوع النقل في تركيا ليشمل كل الأنواع المعروفة على وجه الكرة الأرضية فهناك النقل البري الذي يعتمد على الطرق المعبدة والسكك الحديدية، وقد عرفت الطرق المعبدة تطور كبيرا في العشرين سنة الماضية لتربط كل أجزاء تركيا المترامية ويضمن هذا النوع من النقل نقل المسافرين ونقل البضائع المختلفة وربط الموانئ بالأسواق ومراكز الإنتاج، أما السكك الحديدية فقد عرف هي الأخرى تطورا ملحوظا وفق المقاييس الدولية من حيث الكفاءة والجودة واحترام البيئة والتقليل من بث الغازات السامة، ويبقى قطاع النقل

الجوي أهم قطاع خدماتي حقق تطوراً ونمواً إيجابياً خلال العشرية السابقة وخاصة الشركة الوطنية للنقل الجوي.

وتتمتع تركيا بموقع مهم بين قارتي آسيا وأوروبا يعطي أهمية كبيرة لقطاع المواصلات من الجهة الاقتصادية. أدخل قطاع الطرق على سبيل المثال على الدولة ما مجموعه حوالي 1,4 مليار دولار (1999) من رسوم وضرائب مطبقة على استخدام الطرق خاصة الدولية منها. تتركز الحركة البرية على الطرق، بينما تستخدم السكك الحديدية لمسافات معينة وعادة لنقل البضائع. تبلغ نسبة الاستثمار الحكومي في قطاع المواصلات والاتصالات ما نسبته 27,3% من نسبة الاستثمار الحكومي العام، مما يدل على أهمية هذا القطاع، ومثل ما نسبته 14% من الناتج القومي الإجمالي للدولة حسب إحصاءات عام 2000.

ويبلغ مجموع الطرق البرية 413,724 كم، منها 1,800 كم طرق سريعة و 62,000 كم طرق عادية و 350,000 كم ما يسمى بطرق قروية. وأهم الطرق البرية هي تلك الطريق التي تربط إسطنبول بأنقرة، وطريق غازيانتب - أضنة، فضلا عن الطرق الساحلية التي تربط أزمير بالمدن الساحلية الجنوبية وطريق أزمير - مانيسا. وتساهم في نقل المواطنين والسياح الأجانب والعمال وتساهم في تسهيل انتقال السلع والاستثمارات والمنتجات المختلفة ففي سنة 2000 تم نقل 89,2% من مجموع حركة البضائع على الطرق والمعروف أن الدولة تستخدم الحافلات لنقل الركاب بين المدن للمسافات المتوسطة والطويلة كما هو الشأن بالنسبة لبقية دول العالم..

#### النقل بالسكك الحديدية

تعد السكك الحديدية بمثابة الشرايين الهام الذي لا يقل أهمية عن وسائل النقل الأخرى والحديدية التركية للنقل TCDD هي شركة مملوكة للحكومة، ومقرها في أنقرة. تأسست TCDD في 1 يونيو 1927 من قبل الحكومة التركية لتولي إدارة خطوط السكك الحديدية الموجودة داخل حدود الجمهورية التركية.

ويبلغ طول السكك في تركيا المشغلة عام 2008، 10991 كم من السكك الحديدية ما يجعلها تحتل المرتبة 22 عالمياً. وقد تمكنت خلال هذه السنة من نقل 17.1 مليون طن من البضائع و 7.1 مليون راكب ما يجعلها أيضا تحتل المرتبة 33 عالمياً من حيث حجم النقل.

## النقل الجوي.

بلغ عدد المطارات في تركيا سنة 2007 نحو 117 مطار وتعد الخطوط الجوية التركية شركة الطيران الوطنية التركية الكبيرة التي تشرف على عمليات النقل الجوي داخل وخارج الوطن، يقع المقر الرئيسي للشركة في إسطنبول وتتخذ من مطار أتاتورك الدولي مركزاً لعملياتها، قبل أن تقوم بنقل مقرها إلى المطار الجديد الذي بنته الدولة شمال غرب مدينة استنبول تقدم الخطوط التركية خدماتها لأكثر من 150 وجهة في أوروبا، آسيا، أفريقيا وأمريكا الشمالية، بإجمالي 303 وجهة منها 50 وجهة داخلية. وتعد الخطوط التركية عضواً في تحالف ستار العالمي star alliance وهو تحالف عالمي يهدف إلى الوقوف في وجه التنافس الاجنبي في مجال النقل الجوي. وتعد الشركة الجوية من أكثر الشركات ربحية في العالم وفي البلد حيث حققت صافي أرباح سنة 2009 يقدر بنحو 280 مليون يورو. وارتفع حجم استثماراتها بنحو 50 بالمائة ليبلغ 416 مليون يورو في نفس الفترة.

وتدل الأرقام التالية على مدى صحة هذا القول:

تطور نسبة النقل الجوي

2005- نقل 14 مليون مسافر .

2006- نقل 16 مليون مسافر

2007 – نقل 19 مليون مسافر

2008 – نقل 22 مليون مسافر

2009 – نقل 25 مليون مسافر

2010 نقل 29 مليون مسافر

2011- نقل 32 مليون مسافر

2012 - نقل 39 مليون مسافر

2014- نقل 54.7 مليون مسافر

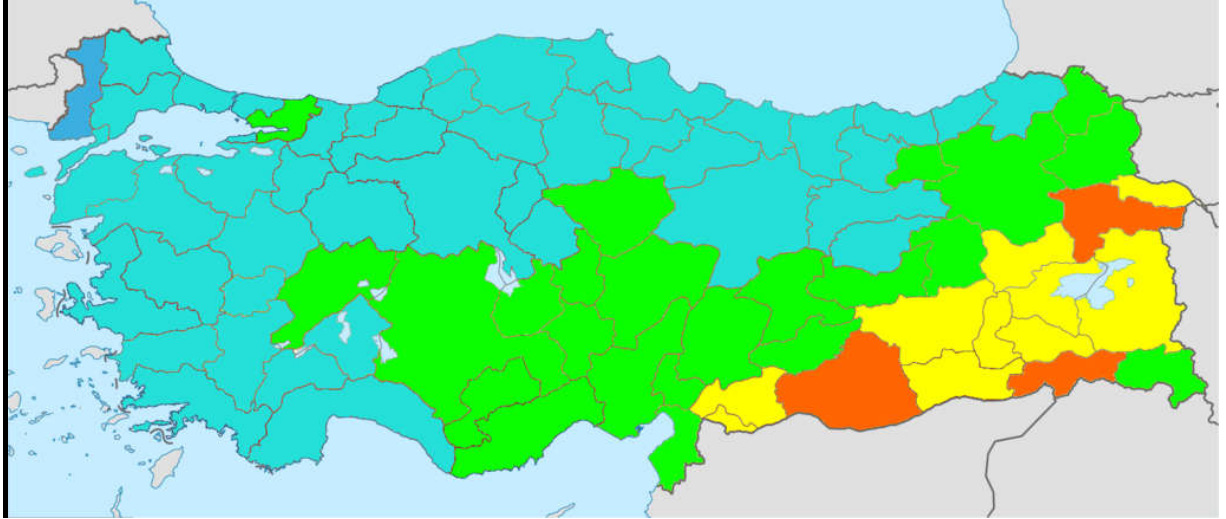
ملاحق صور:



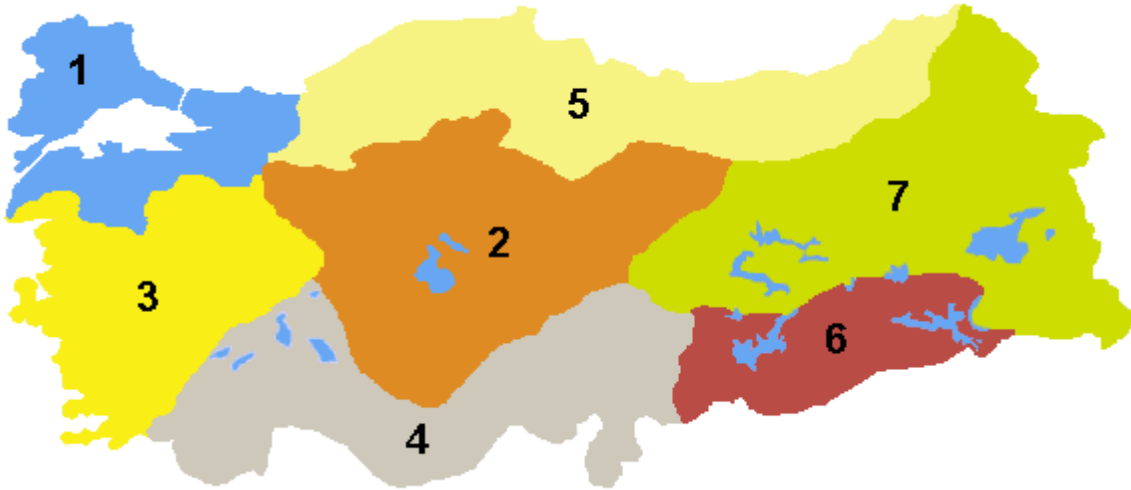
1 اثار مدينة افسس القديمة التي تعود لما قبل الميلاد وتلاحظ السياح يطوفون بالهيكل



خارطة تمثل اقصى اتساع الدولة العثمانية في اوروبا والاتاؤل وشمال افريقيا والبحر الاسود والمشرق العربي



خريطة تمثل نسبة خصوبة السكان أي عدد الاطفال لكل اسرة اللون الاحمر يمثل متوسط 05 طفل لكل اسرة واللون الاخضر 1.1 طفل لكل اسرة وتلاحظ انخفاض الخصوبة كلما اتجهنا نحو الغرب اوروبا وتاثر السكان بالقيم والعادات والفلسفة الغربية.



المناطق المناخية السبعة الأساسية في تركيا